

(الأعلام المركبة تركيباً مزجياً)

آراء النحاة:

ضابط المركب المزجي هو كل اسمين ضم أولهما إلى الثاني وجعلا اسماً واحداً لا عن طريق الإضافة ولا الإسناد وذلك نحو حضر موت ومعد يكر، وبورسعيد.

ويفهم من ذلك أن شرطه العلمية، وأن لا يكون تركيبه عن طريق الإضافة ولا عن طريق الإسناد. فبدون هذين الشرطين يُصرف الاسم ما لم توجد علة أخرى مانعة.

وقد سماه سيويه «باب الشئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس»<sup>(١)</sup>.

وسماه المبرد باب «الاسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً نحو:

حضر موت، وبعلبك، ومعد يكر»<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «اعلم أن كل اسمين جعلاً اسماً واحداً على غير جهة الإضافة فإن حكمهما أن يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحاً، وأن

(١) سيويه ٤٩/٢.

(٢) المقتضب ١٠/٤ وانظر الأصول ٩٤/٢.

يكون الإعراب في الثاني. فنقول: هذا حضر موتٌ يا فتى، وبعلمك فاعلم وكذلك رامهرمز<sup>(١)</sup>.

وضابطه كما قلنا كل اسمين جعلاً اسماً واحداً لا بالإضافة ولا بالإسناد بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلمك ومعد يكرب<sup>(٢)</sup> وحكمه كما قلنا هو المنع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي. حيث جعل الاسمان اسماً واحداً وأعطيا حكم الاسم الواحد على الرأي المشهور.

### علة المنع:

ويقول سيبويه في علة منعه من الصرف: «وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء، يدلك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه، فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعممي<sup>(٣)</sup>. فسبب المنع عنده هو جعل الاسمين اسماً واحداً بالمزج وهذا يُعدّ خروجاً عن الأصل، والاسم الحاصل من مزج الاسمين يُعدّ فرعاً بالنسبة للأصل وهو الاسمان قبل مزجهما. وقلنا في بداية الكلام عن أسباب منع الاسم، إن الاسم لا يمنع إلا إذا كان على حال يُعدّ فرعاً بالنسبة لغيره فمثلاً التأنيث فرع التذكير، والعجمة فرع العربي، والتركيب فرع الاسم غير المركب والاسم المزيد بالألف والنون فرع للخالي منها وهكذا.

(١) المصدر السابق ٢٠ / ٤.

(٢) المجمع ٣٢ / ١، وانظر الصبان ٢٤٩ / ٣.

(٣) سيبويه ٥٠ / ٢.

ومثل هذا الرأي نجده عند أبي إسحاق الزجاج حيث يقول:

«وإنما منع الصرف لأنه معرفة وأنها اسمان جعلتا اسمًا واحدًا وليس ذلك في الأسماء التي تدلُّ على النوع نحو «رجل و فرس» فلما خرج عن بنية أصول الأسماء وجعل معرفة منع الصرف كما منع «حمزة و طلحة» الصرف لأنك ضمنت الهاء إلى «طلع و حمز»<sup>(١)</sup>.

بينما نرى جماعة أخرى من العلماء يذهبون إلى أن علة المنع في المركب المزجي أن الاسمين جعلتا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التانيث كما ذهب إليه المبرد في قوله: «ولا يصرف (أي المركب المزجي)، لأنها جعلتا بمنزلة الاسم الذي فيه هاء التانيث؛ لأن الهاء ضمت على اسم كان مذكّرًا قبل لحاقها، فترك آخره مفتوحًا، نحو: حمزة و طلحة»<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن السراج في موجزه: «الاسمان اللذان يجعلان اسمًا واحدًا الأول منها مفتوح والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة شُبّه بما فيه الهاء، وذلك نحو: حضر موت و بعلبك و رامهرمز و مارسرجس»<sup>(٣)</sup>.

ويقول في الأصول: «وهو شُبّه بما فيه الهاء؛ لأن ما قبله مفتوح كما أن قبل الهاء مفتوح، وهو مضموم إلى ما قبله كما ضمت الهاء إلى ما قبلها»<sup>(٤)</sup> فسبب المنع عندهم هو أنهم شبهوا ضم الاسم الأول إلى الاسم

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٢.

(٢) المقتضب ٢٠/٤.

(٣) الموجز ٧٣.

(٤) الأصول ٩٤/٢، وانظر حاشية الصبان ٢٤٩/٣، والتصريح ٢١٦/٢.

الثاني، بضم تاء التأنيث إلى الاسم المجرد منها فكما أن التاء بجانب العلمية تمنع الاسم من الصرف كما في «فاطمة وطلحة وحمزة» فكذلك الاسم المركب تركيباً مزجياً.

وتبعهم السيوطي وبيّن أوجه الشبه بين التاء وعجز المركب فقال: «ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التأنيث في أن عجزه يُحذف في الترخيم كما تُحذف، وأن صدره يُصغّر كما يُصغّر ما هي فيه ويُفتح آخره كما يُفتح ما قبلها»<sup>(١)</sup>.

فوجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه:

١- الوجه الأول: أنه عند الترخيم تحذف تاء التأنيث فنقول: يا فاطمَ على لغة من ينتظر، ويا فاطمُ على لغة من لا ينتظر كما يحذف عجز المركب فنقول: يا معدي.

٢- الوجه الثاني: أن التصغير في المؤنث بالتاء يشمل ما قبل التاء فنقول في «حمزة وطلحة حميزة وطليحة». كما أن التصغير في المركب يشمل الصدر فنقول في «حضر موت» «حضير موت».

٣- أما الوجه الثالث: فهو أن الحرف الذي قبل تاء التأنيث مفتوح، كما أن آخر الصدر مفتوح على الرأس المشهور فنقول رامهرمز وحضر موت وبعلمك.

ولأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي رأي في هذا الموضوع فبيّن أن المركب امتنع للعلمية والتركيب، وأنه امتنع عن التنوين للاستغناء عنه

---

(١) الهمع ١/٣٢.

«لأنه قلما يضاف اسم مركّب فيقال: بعلبك زيد. فلما قلّ ذلك استغنى عن التنوين، وما لا يُنون لا يُخفّض أبدًا مع أنه غير مَنقول من شيء كان منونًا قبل التسمية فهو كالأعجمي والمرتجل»<sup>(١)</sup>.

فقد بيّن أنه أعطى المركّب حكم الممنوع من الصرف لاستغنائه عن التنوين لأنه قليل الإضافة، ومتى امتنع عن الإضافة امتنع عن التنوين، فقد ربط بين الإضافة والتنوين وأنّ ما لا يضاف ولا يُنون، والتنوين والإضافة هما محورا باب الممنوع من الصرف.

### القول في الأسماء المركّبة:

الرأي المشهور هو أن يُجعل الاسمان اسمًا واحدًا ويُترك الاسم الأول على حاله من الحركة أو السكون ولا ينظر إليه على أنه اسم على حدة بل يُنظر إليه على أنه جزء من كلمة غير مستقل عن الجزء الآخر، ويجري الإعراب على الجزء الثاني فيعرب إعراب الممنوع من الصرف فيرفع بالضمّة ويُنصب بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ولكن هناك رأي بإضافة الجزء الأول إلى الثاني، فيكون الأول معربًا مضافًا غير ممنوع لإضافته، ويكون الجزء الثاني مضافًا إليه ثم ينظر إليه فإن كان مما يستحق الصرف صرف نحو «بك» في قولنا «بعل بك» وإن كان مما يستحق المنع مُنْع مثل «رام هرمز» لأنه اسم أعجمي فهو ممنوع للعلمية والعجمة.

قال سييويه: «وذلك نحو حضرموت وبعلمبك، ومن العرب من

---

(١) أمالي السهيلي.

يضيف «بعل إلى بك» كما اختلفوا في «رام هرمز» فجعله بعضهم اسمًا واحدًا وأضف بعضهم «رام» إلى «هرمز» وكذلك «مارسرجس» وقال بعضهم: «مارسرجس لا قتالا».

وبعضهم يقول في بيت جرير:

لقيتم بالجزيرة خيل قيس  
فقلتم مارسرجس لا قتالا<sup>(١)</sup>

فالشاهد أن الشاعر نظر إلى كلمة «مارسرجس» على أنها كلمة واحدة وجعل الإعراب على آخر الجزء الثاني ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب، أما في الرأي الآخر فقد أضف «مار» إلى «سرجس» ومنع سرجس للعجمة والعلمية.

وأما «معد يكرب» ففيه لغات منهم من يقول «معد يكرب» فيضيف ويصرف ومنهم من يقول «معد يكرب» فيضيف ولا يصرف بجعل «كرب» اسمًا مؤنثًا. ومنهم من يقول «معد يكرب» فيجعله اسمًا واحدًا<sup>(٢)</sup> وجاء في شرح المفصل: «وأما معد يكرب ففيه الوجهان التركيب والإضافة فإن ركبتها جعلتها اسمًا واحدًا وأعربتها إعراب ما لا ينصرف فتقول «هذا معد يكرب» ورأيت معد يكرب ومررت بمعد يكرب» كما نقول: هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة».

وإذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه، فإذا صرفته اعتقدت فيه التذكير، وإذا منعت الصرف اعتقدت فيه التأنيث<sup>(٣)</sup>.

إذن ففي «معد يكرب» ثلاث لغات:

(١) سيبويه ٤٩/٢ - ٥٠ وانظر المقتضب ٢٣/٤ وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٢.

(٢) سيبويه ٥٠/٢، ما ينصرف ص ١٠٣، الموجز ٧٣-٧٤، الأصول ١٤/٢ - ١٥. المفصل ٢/٦٥.

(٣) المفصل ٢/٦٥، وانظر حاشية الصبان ٣/٢٥٠.

(١) الأولى جعلها اسمًا واحدًا ممنوعًا من الصرف للعلمية والتركيب.

(٢) أن يضاف «معدى» إلى «كرب» على أنه مذكر.

(٣) أن يضاف «معدى» إلى «كرب» ويمنع «كرب» من الصرف إذا اعتقدنا فيه التأنيث فيكون ممنوعًا للعلمية والتأنيث.

ويرى المبرد أن النظر إليهما على أنها اسم واحد أجود من الإضافة؛ لأن الإضافة إنما حقها التمليك، نحو قولك: «هذا غلام زيد، ومولى زيد» فيكون موصولًا بزيد ببعض ما ذكرنا، أو تضيف بعضًا إلى كل نحو قولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ وخاتمٌ حديد، ونحو ذلك. وأنت إذا قلت: «حضر موت» فليس «حضر» شيئًا تضيفه إلى «موت» على شيء من هذه الجهات. وإنما صلحت فيه الإضافة على بعد؛ لأنه على وزن المضاف؛ لأنك ضمنت اسمًا إلى اسم كما تفعل ذلك في الإضافة<sup>(١)</sup>.

فحق هذه الأسماء أن نعتبرها اسمًا واحدًا ونُجري عليها الأحكام لأنها وجدت هكذا فإن العربي لم يجمع كلمتين ومزجهما ليخرج منهما كلمة واحدة. وإنما التركيب المزجي أمر تصوره علماء النحو لاطراد القاعدة ومهما يكن فالتركيب أجود وأقرب إلى الواقع من الإضافة؛ لأن الإضافة كما قال المبرد قائمة على معنى التمليك، أو إضافة الجزء إلى الكل، وليس شيء من هذه الأسماء فيه هذا المعنى والخلاصة أن الرأي المشهور في مثل هذه الأسماء هو أنها اسم واحد ولا يلتفت إلى

---

(١) المقتضب ٤/٢٤.

الجزء الأول على أنه جزء من الثاني الذي يكمله فهو على حاله من السكون أو الحركة وتَجْرِي الأحكام الإعرابية من رفع ونصب وجرّ على الجزء الثاني الذي يُنزل منزلة تاء التانيث في نحو «طلحة وحمة» وقلنا إنه يجوز أن يضاف الجزء الأول إلى الثاني. وعلى هذا فالأول معرب غير ممنوع لأنه مضاف أما الجزء الثاني فينظر إليه إن كان فيه علة مانعة منع الاسم من الصرف كما في «كرب» الذي قلنا فيه إنه يمنع للعلمية والتانيث فنقول «معدّي كرب» وكالعجمة في «هرمز» من قولنا «هذه رام هرمز» فالعجمة تمنعها من الصرف.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُنظر إلى الحرف الأخير من الاسم الأول فإن كان صحيحًا فإنه تظهر عليه الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجر بالفتحة حسب موقعه من الإعراب كما في «حضر موت»، «ورام هرمز» فالراء والميم حرفان صحيحان من الممكن أن تظهر عليهما الحركات الإعرابية.

أما إن كان الحرف الأخير من الجزء الأول معتلاً مثل «معدّي» في «معدّ يكرّب»، و«نيويورك» و«حادي شمر» فإن الحركات تقدر عليها.

هنا نقطة جديرة بالوقوف، وهي أن المنقوص يقدر على يائه الضمة والكسرة أما الفتحة فتظهر لحفتها فلم لم يعامل أمثال «معدّي» هذه المعاملة في حالة النصب كأن نقول مثلاً «رأيت معدّي كرب» شأنها في ذلك شأن القاضي والداعي والرامي في قولنا: «رأيت القاضي والداعي والرامي» فنرى ظهور الفتحة؟!!

وأشار سيبويه إلى هذه النقطة بقوله: وسألت الخليل عن اليآت لم لم

تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً وذلك قولك: «رأيت معد يكرب» واحتملوا أيادي سباً. فقد: شبهوا هذه اليآت بألف مثني حيث عرّوها من الرفع والجر، فكما عرّوا الألف منها عرّوها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا (وهو رؤبة):

سَوَى مَسَاحِيَهِنَّ تَقْطِيطَ الْحَقِّقِ

وقال بعض السعديين:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَقَّتْ إِلاَّ أَثَافِيَهَا

ونحو ذلك. وإنما اختصت هذه اليآت في هذا الموضوع بذلك لأنهم يجعلون الشيتين ههنا اسماً واحداً فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة نحو يا دَرْدَيْسِ ومفاتيح<sup>(١)</sup>.

والشاهد في البيتين هو إسكان الياء في «مساحيهن» و«أثافيهن» عند الضرورة مع أن الأصل ظهور الفتحة لختها وإنما جاز ذلك عند الضرورة حملاً لها على أختها ألف المثني وحيث إن الفتحة لا تظهر على الألف لسكونها فكذلك الياء.

ولهذا نرى في شرح المفصل أنه قال: «واعلم أن في «معد يكرب» شدوذين أحدهما: من جهة البنية لأنهم قالوا «معدى» بالكسر على زنة مَفْعِلٍ والقياس مَفْعَلٍ بالفتح نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على مَفْعِلٍ بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ.

(١) سيويه ٥٥/٢.

والوجه الثاني (والذي نحن بصدده) سكون الياء من «معد يكرّب» وهو في موضع حركة. ألا ترى أنك ركّبت فقلت: «هذا معد يكرّب» كانت الياء بإزاء الراء من «حضر موت» واللام من «بعلبك» وكلاهما مفتوح.

وإذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر، وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو: هذا قاضي زيد ومررت بقاضي زيد، ورأيت قاضي زيد، ولم يجز الأمر في معد يكرّب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر؛ وذلك لأنهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشواً بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في «درديس» والياء في «عيزموز»<sup>(١)</sup>.

### الأعلام المختومة بويه:

نحو «سيويه، عمرويه، خالويه» فالغالب أنها أسماء مبنية على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً وتلزم حالة واحدة.

ولكن ذهب جماعة من العلماء إلى أنها ممنوعة من الصرف ولذا أدخلتها في هذا الباب، وإلا فحقها البناء.

يقول سيويه: «وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية وألزمه آخره شيئاً لم يُلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت.. وعمرويه عندهم بمنزلة

(١) الفصل ١/٦٦.

«حضر موت» في أنه ضُمّ الآخرُ إلى الأول. وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجر والرفع والنصب غيرُ منون<sup>(١)</sup>.

وجاء في المقتضب: «وأما قولهم «عمرويه» وما كان مثله فهو بمنزلة «خمسة عشر» في البناء إلا أن آخره مكسور، فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك»<sup>(٢)</sup>.

فالمشهور في هذه الأسماء هو البناء على الكسر وقد جَوّز بعض النحاة إعرابة إعراب ما لا ينصرف أما البناء فلأن «ويه» اسم صوت. وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.. واعلم أن سيبويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر، وأما الجرمي فجَوّز إعرابه إعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان: «وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصورتهما اسمًا واحدًا»<sup>(٣)</sup>.

فمذهب الجمهور في هذه الأسماء هو بقاؤها على حالها مبنية<sup>(٤)</sup> على الكسر، وهو الصحيح إذ إن «ويه» صوت لا تظهر فيه الحركات الإعرابية.

المركب المزجي وحالتا التنكير والتصغير:

في الحقيقة أن للتنكير تأثيرًا في ظاهرة المنع من الصرف؛ لأن العلمية تدخل جزءًا أساسيًا في الأعلام الممنوعة من الصرف بجانب ست علل تكلمنا عنها فإذا فُقدت العلمية من أحدها صرف الاسم، ومن هذه

(١) سيبويه ٢/٥٢-٥٣.

(٢) المقتضب ٤/٣١.

(٣) حاشية الصبان ٣/٢٥٠-٢٥١.

(٤) الارتشاف ١/٩٥.

الأعلام التي يؤثر التنكير في منعها المركب المزجي «وهو مصروف في النكرة كما تركوا صرف إسماعيل وإبراهيم، لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمر، وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع نحو مساجد ومفاتيح وليس بزيادة لحقت لمعنى كالف حُبلى، وإنما هي كلمة كهاء التأنيث فنقلت في المعرفة إذ لم يكن أصل بناء الواحد؛ لأن المعرفة أثقل من النكرة»<sup>(١)</sup> فالمركب من الأقسام التي تلعب المعرفة دورًا أساسيًا في منعها من الصرف وبزوالها يزول المنع لبقاء الاسم على علة واحدة خاصة باللفظ وهي التركيب المزجي. وهي لا تكفي وذلك بخلاف بعض الأقسام التي تمنع من الصرف ولا تؤثر المعرفة أو النكرة فيها مثل الوصفية والوزن «أحمر وأصفر - أبيض» ومثل صيغة منتهى الجموع «مساجد، مفاتيح، مصابيح» فمثل هذه الأصناف تمنع سواء كانت معرفة أو نكرة، إذ إن التعريف لا يدخل طرفًا في منعها من الصرف.

جاء في شرح المفصل: «فإن نكرته صرفته تقول: هذا حضرموت، وحضرموت آخر منعت الأول الصرف؛ لأنه معرفة، وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف»<sup>(٢)</sup>.

وفي التصريح جاء فصل ذكر فيه الأشياء التي تجعل غير المصروف مصروفًا منها (أن يكون أحد سببه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو إما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة<sup>(٣)</sup>.

(١) سيويه ٢/٥٠.

(٢) شرح المفصل ١/٦٥.

(٣) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٧.

هذا بالنسبة للتذكير. أما التصغير فإنه لا يُزيل علة منعه ولذلك يظل المركب ممنوعاً من الصرف للعلمية والتركيب المزجي؛ لأن التركيب لا يزول بالتصغير بل يظل باقياً؛ ولأن المركب من الأسماء التي تمنع من الصرف مصغرةً أو مكبرةً فنقول في «حضر موت وبعيلك ومعد يكر» . «حضير موت وبعيلك ومعيد يكر» فالعلم المركب ممنوع من الصرف مع وجود التصغير لبقاء علتي المنع وهما العلمية والتركيب المزجي.

\* \* \*

## الواقع اللغوي

هذا النوع من الأعلام قليل الوجود في الشعر العربي فمن خلال رجوعي إلى المصادر الشعرية التي اعتمدت عليها وقفت على سبعة أبيات، كل بيت فيه كلمة من هذا النوع، خمسة منها جاءت في كتاب «شرح أشعار الهذليين»، وبيتان لشاعرين من الجاهلية وهما «امرؤ القيس» و«عنتر» أما «امرؤ القيس» فقد جاءت عنده «بعلبك» في البيت التالي وهو قوله:

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بِعَلْبِكُ وَأَهْلُهَا      وَلَا بِنَ جُرْبِيعَ فِي قُرَى حِمَصَ أَنْكَرُ<sup>(١)</sup>

وفيه كلمة أخرى ممنوعة من الصرف وهي «حمص» لأنها من الأعلام المؤنثة.

وأما «عنتر» فقد ذكر كلمة «خندريس» إذ يقول:

تَطُوفُ عَلَيْهِمْ خَنْدَرِيسٌ مُدَامَةً      تَرَى حَبِيبًا مِنْ فَوْقِهَا حِينَ تُنْمِزُ<sup>(٢)</sup>

خندريس: الخمر القديمة - معربة.

وأما الكلمات التي وردت في شرح أشعار الهذليين، فهي: «قسطنطين» وذلك في قول «أبي العيال»:

(١) ديوان امرؤ القيس ٦٨.

(٢) ديوان عنتر ٣٥.

أقام لدى مدينة آل قسطنطين وانقلبوا<sup>(١)</sup>

ومنها «قيسرون» إذ يقول: «حبيب أخو بني عمرو بن الحارث»:

ولقد نظرتُ ودون قومي منظرٌ  
مِنْ قَيْسَرُونَ فَبَلَقَعُ فَسَلَابٌ<sup>(٢)</sup>

وأما «حضر موت» فقد أوردها «أبو صخر الهذلي» في قوله:

حَدَثَ مُرْنُهُ مِنْ حَضَرَ مَوْتٍ  
ضُجُوعٌ لَهُ مِنْهَا مُدِرٌّ وَحَالِبٌ<sup>(٣)</sup>

وذكر «ساعدة بن جؤية» كلمة «شم نصير» حيث يقول:

مستأرضاً بين بطنِ الليثِ أيمنه  
إلى شمنصيرٍ غيثاً مُرْسَلاً مَعِجاً<sup>(٤)</sup>

\* \* \*

---

(١) شرح الهذليين ١/٤٢٦.

(٢) شرح الهذليين ٢/٨٧٠.

(٣) شرح الهذليين ٢/٩٤٨.

(٤) شرح الهذليين ٣/١١٧٣.

## الأعلام المركبة تركيباً مزجياً

عدد الأبيات ٧ أبيات موزعة على النحو التالي:

من شرح أشعار الهذليين	أبيات	٥	١
واحد من ديوان امرئ القيس	بيت	١	٢
واحد من ديوان عنتره	بيت	١	٣

وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف.

\* \* \*